

بسم الله الرحمن الرحيم

شرف- إخاء- عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المحكمة العليا

الرئيس

أمر رقم 2019/02 بتاريخ 2019/01/10

يقضي بتوزيع المستشارين على غرف المحكمة العليا.

نحن الحسين ولد الناجي ، رئيس المحكمة العليا.

بعد الإطلاع على :

- المادة 20 من الأمر القانوني رقم 2007/012 الصادر بتاريخ 08 فبراير 2007 المتضمن التنظيم القضائي.
- القانون النظامي رقم 94/012 الصادر بتاريخ 17 فبراير 1994 المتضمن النظام الأساسي للقضاء.
- قرار المجلس الأعلى للقضاء في دورته العادية المنعقدة بتاريخ : 2018/12/17 .

نأمر بما يلي :

المادة الأولى : يتم توزيع المستشارين بين غرف المحكمة العليا طبقا لما هو مبين في الجدول التالي:

الدرجة	الرتبة	المستشارون	الغرف
خارج الإطار 3	خارج الإطار 2	<ul style="list-style-type: none">• محمد عبد الله ولد بيداه• محمد يحظيه المختار الحسن	الغرف المجمعدة
3 2 2 2 1	1 2 2 2 1	<ul style="list-style-type: none">• دده ولد الطالب زيدان• محمد بوي ولد الناهي• عبد الوهاب ولد حمود• يعقوب ولد خبوزي• احمد الملقب لمرابط ولد الشفيق	الغرفة المدنية والاجتماعية الأولى
3 3 2 2 1	1 1 1 2 1	<ul style="list-style-type: none">• محمد ولد يوكات• الناجي ولد محمد المصطفى• محمد يسلم ولد سيدي جد ام• محمد عبد الرحمن ولد محمدين• الامام ولد محمد فال	الغرفة المدنية والاجتماعية الثانية

3 3 1 2 2	1 1 1 2 2	<ul style="list-style-type: none"> المختار ولد محمذن الناجي ولد محمد المصطفى الامام ولد محمد فال محمد ولد الحسين محمد عبد الرحمن ولد محمذن 	الغرفة الجزائرية
1 3 2 2 2	1 2 2 2 2	<ul style="list-style-type: none"> احمد الملقب لمرابط ولد الشفيق سيد عالي ولد بياي محمد بوي ولد الناهي يحي ولد أن يعقوب ولد خبوزي 	الغرفة التجارية
2 1 1 1	2 2 2 2	<ul style="list-style-type: none"> الحاج ولد محمذن ولد الطلبة احمد محمود ولد بلعمش محمد محمود ولد محمد سالم يمهلها لنت محمد 	الغرفة الإدارية

المادة الثانية: يمكن لكل غرفة أن تتشكل من أي من مستشاري المحكمة العليا في حالات حدوث نقص في عدد التشكيلة أو مانع أو غياب أحد مستشاريها الدائمين، ويتم ذلك بموجب أمر من رئيس المحكمة العليا طبقا لأحكام المادة 20 من قانون التنظيم القضائي، مع مراعاة ما يفرضه النظام الأساسي للقضاء من اعتبار للرتبة والأقدمية داخل التشكيلة.



التوزيع:

- رئيس الجمهورية ، رئيس المجلس الأعلى للقضاء
- وزير العدل
- المدعي العام لدى المحكمة العليا
- نقيب الهيئة الوطنية للمحامين